حلول مبتكرة من أجل تعزيز الشمول

بيتر ووكر يقدم لمحة عن **روهيني باندي** من جامعة ييل التي يركز عملها على دور تعزيز المؤسسات في خلق عالم أكثر عدالة.

الصورة: PORTER GIFFORD

في عام ١٩٩٠، أعربت الحكومة الهندية عن عزمها تخصيص بعض الوظائف الحكومية للمواطنين في الطبقات الدنيا، مما أدى إلى احتجاجات طلابية وأعمال عنف واسعة النطاق، بما في ذلك عدد من حالات الانتحار. ووسط حالة من الهدوء النسبي داخل إحدى قاعات الدراسة، أشارت روهيني باندي الطالبة بالسنة الثانية في قسم الاقتصاد بجامعة دلهي إلى أن حصول المواطنين على الوظائف ينبغي أن يكون بدافع الجدارة وليس عن طريق معاملة خاصة.

وبعد مرور عامين، مرت بتجربة جديدة أدت إلى تحول في موقفها. فبعد أن كانت من الصفوة المميزة في الهند، وجدت نفسها دخيلة في جامعة أكسفورد رغم انضمامها إليها من خلال منحة رودس المرموقة.

وتقول باندي في مقابلة عبر الفيديو «كان هناك تمييز طبقي بين القادمين من الولايات المتحدة والقادمين من آسيا وإفريقيا. فطلاب المنحة القادمون من البلدان الأكثر فقرا جاؤوا إلى أكسفورد للحصول على تعليم متميز لم يكن متاحا لهم في بلدانهم الأم، بينما كان الأمر بالنسبة للعديدين من طلاب المنحة الأمريكيين بمثابة إجازة لمدة عامين قبل العودة إلى جامعاتهم الأمريكية المرموقة».

وقد دفعها هذا الميزان المختل إلى التفكير بشكل أعمق في العدالة، لا سيما وأنها قد أصبحت ترى الآن المحنة التي تعيشها الطبقات الدنيا في الهند من منظور الضرر الذي وقع عليها هي نفسها.

وتقول «على غرار العديدين الذين ولدوا ضمن الفئة المحظوظة، استغرقت وقتا طويلا لأدرك معنى الحظ والامتيازات». وقد استمر تأثير هذه التجربة طوال حياتها المهنية، حيث سعت إلى فهم دور المؤسسات في حياة الشعوب.

وباندي البالغة من العمر ٤٩ عاما من «أكثر الاقتصاديين تأثيرا في مجال التنمية بين جيلها»، حسب الرابطة الاقتصادية الأمريكية، وقدمت مساهمات غير مسبوقة في مجالات الاقتصاد السياسي والتنمية الدولية واقتصاديات النوع الاجتماعي ومكافحة الفساد وجهود التصدي لتغير المناخ.

وتقول شاريتي ترووير مور، مدير البحوث الاقتصادية لجنوب آسيا في جامعة ييل، «يعكس عملها إصرارا ليس على بحث الحلول الفعالة في تحسين حياة الفقراء وحسب، بل بحث أسباب هذا النجاح وكيفية الاستفادة منه في تصميم المؤسسات وتشكيل نظرتنا للعالم».

وفي عام ٢٠١٩، تم تعيين باندي أستاذ كرسي هنري جون هاينز الثاني في قسم الاقتصاد بجامعة ييل ومدير مركز النمو الاقتصادي. وقضت الثلاثة عشر عاما الماضية كأستاذ أول في كلية كينيدي بجامعة هارفارد حيث شاركت في إطلاق برنامج «الشواهد من أجل تصميم السياسات» الذي يعمل مع حكومات الاقتصادات النامية بغرض التصدي للمشكلات التي تواجه السياسات. وفازت باندي بجائزة كارولين شو بيل تقديرا لجهودها في تعزيز وضع المرأة في مجال الاقتصاد.

الاقتصاد السياسي

يقول داني رودريك، الزميل السابق لباندي والأستاذ بجامعة هارفارد، «تعلمت الكثير من روهيني على مر السنوات. فمنهجها الإنمائي دائما ما تغلب عليه فكرة أن تأخر النمو والعوز هما نتاج للسياسات المطبقة وليس النظام الاقتصادي فحسب».

وركزت باندي في رسالة الدكتوراة بكلية لندن للاقتصاد التي التحقت بها عقب أكسفورد على جهود الهند الهادفة إلى زيادة تمثيل الأقليات في الدوائر السياسية من خلال السماح للطبقات الأقل حظا دون غيرها بالتنافس في الانتخابات في مناطق معينة، فيما يعرف بنظام «الحصص السياسية». وخلصت إلى أن هذه الممارسات ساهمت على مستوى الدولة في تحسين إعادة التوزيع لصالح المجموعات الأقل حظا، مشيرة إلى وجود رابط مباشر بين التمثيل السياسي والنفوذ السياسي.

وواصلت باندي بحث هذه العلاقة من خلال التركيز على الدور المهم للمؤسسات السياسية السليمة في التنمية والحد من الفقر. وأثبتت مؤخرا أن النجاح في مكافحة الفقر يعتمد بدرجة أقل على المساعدات المباشرة وبدرجة أكبر على إيجاد مؤسسات ديمقراطية فعالة تتيح للفئات الضعيفة الضغط على ممثليها من أجل تنفيذ سياسات إعادة التوزيع.

وتقول «إن الديمقراطية الوظيفية تحتاج أكثر من مجرد مؤسسة تسمح للجميع بالإدلاء بأصواتهم كل بضعة أعوام. فالأهم من ذلك أن يكون لدى المواطنين المعرفة الكافية، كما يتعين علينا حماية المؤسسات الديمقراطية من الفساد».

وبالنسبة لباندي، تعد السياسة قضية شخصية. فوالدتها، مرينال باندي، من كبار الصحفيين في الهند، وأُتهمت مؤخرا بإثارة الفتنة بسبب تغطية موجة عارمة من الاحتجاجات من جانب المزارعين.

وتقول روهيني «الصحافة الحرة القوية مطلب حيوي لفعالية النظام الديمقراطي. وقد يشجبها السياسيون بوصفها مصدرا لإثارة القلق والارتباك – ولكنهم يصبحون كطائر ضرير في غياب الصحافة وسيدفع البلد الثمن في نهاية المطاف».

تحديات فكرية

تضطلع المؤسسات المالية الفعالة بدور مهم أيضا في عملية التنمية، وكثيرا ما اختبرت باندي في سياق عملها صحة الأفكار والثوابت التقليدية.

وصدرت لها عام ٢٠٠٥ دراسة حول البنوك الريفية بالاشتراك مع روبن بيرجس من كلية لندن للاقتصاد تحدت فيها الرأي السائد آنذاك الذي اعتبر البنوك الريفية المدعومة بالأموال العامة وسيلة غير فعالة لدعم التنمية لعدم ربحيتها. وأثبت الباحثان أن البنوك الريفية غير مصممة لتحقيق الربح بالضرورة، ولكن الهدف منها هو الوصول إلى الأسر الفقيرة والحد من الفقر. واستنادا إلى هذا

المعيار، حققت البنوك الريفية الأهداف الأساسية المرجوة منها، لا سيما في الهند.

وفي مقابلة لها مع مجلة التمويل والتنمية، قالت بيتيا توبالوفا رئيس بعثة صندوق النقد الدولي «قدمت هذه الدراسة مساهمة مهمة للغاية في مجال اقتصاديات التنمية من خلال إثبات وجود علاقة سببية بين الائتمان والحد من الفقر». وعملت توبالوفا كباحث زائر في جامعة هارفارد أثناء عمل باندي هناك وتعاونت معها في المجال البحثي.

وفي مجال متصل، تحديدا التمويل متناهي الصغر، تحدت باندي الرأي القائل بضرورة سداد مدفوعات متواترة لتجنب حالات التعثر. وقد ركزت على الغرض الأساسي من هذه المبادرات وكشفت على مدار عدة سنوات عن مزايا تطبيق فترات سداد أكثر مرونة. وتتضمن هذه المزايا تخفيض تكلفة المعاملات، والحد من الضغوط المالية على المستفيدين، وزيادة الاستثمارات.

وتعاونت باندي تكرارا مع إستير دوفلو من معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا الفائزة بجائزة نوبل، وبحثتا معا الأفكار الراسخة بشأن دور السدود في التنمية. وأثبتتا أن السدود تؤدي في الواقع إلى زيادة الفقر في المناطق التي تشهد بناء هذه السدود نتيجة الاضطرابات وأعمال التهجير التي لا يتم تعويض الفئات الأكثر فقرا عنها بشكل كاف. ورغم تراجع الفقر في المناطق المطلة على مجرى السدود، لا تعوض هذه المكاسب تردي الأوضاع في محيط السدود.

وأثارت هذه النتائج غضب البعض. وقدم أحد كبار مسؤولي البنك الدولي شكوى إلى كبار أساتذة التنمية بجامعة ييل ومعهد ماساتشوستس للتكنولوجيا الذين أسعدهم هذا الأمر. وتقول باندي إن هذا الاعتراض «كان نتيجة الاعتقاد القوي آنذاك – عام ٢٠٠٥ تقريبا – بأن مشروعات البنية التحتية الضخمة ضرورية لأغراض النمو وأن التوزيع أقل أهمية».

وتقول دوفلو «لدى روهيني قدرة فريدة على التعاطف تجعلها تتفهم أمورا عن حياة الآخرين لم تخطر ببالي قط. وأجد هذه الرحلة الطويلة بداية من التفكير والتحليل وحتى نشر الأبحاث من أكبر المكاسب المتأتية من تعاوننا معا».

اقتصاديات النوع الاجتماعي

بالتعاون مع دوفلو وتوبالوفا، بحثت باندي مجموعة من المسائل المتعلقة بالتمثيل السياسي والنوع الاجتماعي.

ودرسن منذ عشر سنوات تأثير الحصص المخصصة للقياديات المحليات على وجهة نظر المواطنين بشأن كفاءتهن. وتم تعديل دستور الهند عام ١٩٩٣ لتخصيص ثلث المقاعد للسيدات في كل مستوى من مستويات الحكومة المحلية. وساهم ذلك في زيادة كبيرة في أعداد القياديات المحليات من أقل من ٥٪ عام ١٩٩٢ إلى حوالي ٤٠٪ عام ٢٠٠٥.

وأجرت المؤلفات مسحا لسبعة آلاف أسرة في ٤٩٥ قرية تم اختيارها عشوائيا في مقاطعة بيربوم في غرب البنغال، ومعظم قاطنيها من الفقراء الريفيين. وتم إجراء مقابلات مع ذكر بالغ واحد وأنثى بالغة واحدة وجميع المراهقين من سن ١١ إلى ١٥ عاما في كل أسرة.

وخلصن إلى أنه كلما ازداد تعامل المواطنين مع النساء القياديات، ازداد إيمانهم بكفاءتهن. واكتشفن أيضا أن تواجد النساء القياديات يجعل الآباء أكثر تطلعا لمستقبل أفضل لبناتهن ويعزز طموح الفتيات. وتصف باندي هذا العمل بأنه «ممتد الأثر، فالمعتقدات قد تتغير بالفعل عندما يرى الناس النساء في مراكز قيادية».

ورغم التأثير الواضح للقدوة النسائية، لم تتوصل الدراسة إلى أي شواهد على وجود تغيرات في طبيعة الفرص المتاحة للشابات في سوق العمل. وتقول باندي بوجود شواهد على أن النساء الهنديات يفضلن العمل بوظيفة على القيام بالأعمال المنزلية، حيث «أشارت ١٠٠ مليون سيدة هندية تقريبا إلى أنهن سيقبلن بالعمل إذا ما عرض عليهن».

لذلك تستهدف أبحاث باندي التقاليد الاجتماعية التي تثني المرأة عن العمل. وتقول إنه من الممكن التصدي لهذه المفاهيم من خلال تمكين النساء من التصرف في دخولهن.

ووفقا لدراسة أعدتها باندي مؤخرا بالتعاون مع سيمون شونر من جامعة جنوب كاليفورنيا، تحتاج النساء إلى التوعية المالية، وليس مجرد امتلاك حسابات مصرفية.

وتقول شونر «يمكن زيادة مشاركة النساء في برامج الإعانة المشروطة بالعمل وسوق العمل بالقطاع الخاص من خلال تدريبهن على المهارات المصرفية الأساسية وحصولهن على ودائع مباشرة، بدلا من مجرد امتلاك حسابات مصرفية خاصة بهن أو عدم امتلاك أي حسابات على الإطلاق».

وأكدت باندي في جريدة *ET Evoke* الهندية الصادرة عن دار نشر *Economic Times* في الهند على أن شبكات النظراء يمكنها «التوعية بوجود أطراف أخرى يمكن للمرأة التعلم منها والاعتماد عليها – وعدم سلبية المعتقدات المجتمعية بشأن المرأة العاملة كما قد يعتقد البعض».

الفساد وتغير المناخ

يعد تغيير السلوكيات جزءا مهما أيضا من عمل باندي في مجال مكافحة الفساد. وبالاشتراك مع بنجامين أولكن من معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا، أجرت مراجعة تحليلية لبحوث الفساد تعد مرجعا مهما للعديد من الدراسات، وفندت من خلالها الفكرة بأن البلدان الأفقر أكثر عرضة للفساد نظرا لأن لديها استعدادا للقبول به. وأثبت الباحثان أن «مواطني البلدان الغنية والفقيرة ربما يكونون فاسدين بنفس القدر،

ولكن المؤسسات هي التي تصنع الفرق»، وأشارا إلى ضرورة تعزيز الشفافية وتحسين الآليات الرقابية.

وساقها اهتمامها بالفساد إلى خوض قضايا المناخ، ولكن الأمر كان من قبيل المصادفة إلى حد ما. فمنذ ما يزيد على عشر سنوات قليلا، التقت باندي بالسيدة آمي ياجنيك ضمن المشاركين في دورة تعليمية لإعداد المسؤولين التنفيذيين بجامعة هارفارد، وهي محامية بمجلس ولاية غوجارات لمكافحة التلوث وتشغل حاليا منصب عضو ببرلمان الولاية. وتحدثتا عن مدى صعوبة الحصول على بيانات موثوقة حول حجم الانبعاثات.

وأثارت هذه القضية اهتمام باندي التي بحثت كيفية تحسين جودة المعلومات من خلال التصدي لمشكلة تعارض المصالح بين مصدري الانبعاثات والجهات التنظيمية. وتقول «نشأ اهتمامي بقضايا المناخ أساسا نتيجة انشغالي بالتفكير في قضايا الفساد». وعملت مع دوفلو ومايكل غرينستون من جامعة شيكاغو على تنسيق الحوافز بهدف الحصول على معلومات موثوقة عن التلوث.

وكان من بين التوصيات عدم السماح لمصدري الانبعاثات باختيار المدققين الخارجيين الذي نجم عنه تعارض في المصالح، واللجوء بدلا من ذلك إلى تعيين مدققين بشكل عشوائي مقابل أجر ثابت. وبينما ساهمت هذه السياسة في الحد من الفساد، أشارت دراسات أخرى أعدها نفس الفريق إلى تكلفة محتملة تتمثل في عدم القدرة على الاستفادة من المعلومات النوعية القيمة المتاحة لدى بعض الجهات الرقابية – مما يشير إلى ضرورة إجراء توازنات دقيقة. ومن شأن تحسين المعلومات المتاحة بأي طريقة كانت المساهمة إلى حد كبير في تنظيم انبعاثات الكربون والتصدي لتغير المناخ. وتعكف باندي وزملاؤها حاليا على دراسة جدوى الحد من الانبعاثات من خلال نظم لتداول الانبعاثات مدعومة بحلول مبتكرة تسمح بالمراقبة المستمرة.

ومثل هذه التغيرات المؤسسية من شأنها إحداث تحول كبير في قضية تغير المناخ. وحسب تقديرات باندي وزملائها، يسهم توافر معلومات كاملة عن انبعاثات المصانع، وهو أمر ممكن من خلال تنفيذ حلول مبتكرة تسمح بالمراقبة المستمرة، في تخفيض مجموع الانبعاثات بنسبة إضافية تبلغ ٣٠٪.

وتعاونت باندي مع صناع السياسات في التصدي لتغير المناخ، وساهمت عام ٢٠١٩ من خلال برنامج «الشواهد من أجل تصميم السياسات» الذي أطلقته جامعة هارفارد في تنفيذ أول برنامج في غوجارات لتداول انبعاثات الجسيمات الدقيقة.

النصح والإرشاد

تتفانى باندي في تقديم النصح والإرشاد لغيرها. وقد حفل خطاب تأييد حصولها على جائزة كارولين شو بيل والتعليقات أثناء حفل توزيع الجائزة بعبارات التقدير والثناء من طلابها السابقين والحاليين.

وفي مقابلة مع مجلة التمويل والتنمية، تقول نتاليا ريغول، الأستاذة بجامعة هارفارد التي أتيحت لها في السابق فرصة تلقي العلم والإرشاد على يد باندي»، روهيني شخصية استثنائية على جميع المستويات». فهي تتعامل مع الآخرين بسخاء «لم أعهده من قبل في هذه المهنة». وتشير إلى أن باندي تصر على إدراج أسماء جميع المشاركين في دراساتها الأكاديمية ضمن قائمة المؤلفين – حتى المبتدئون منهم.

وسعيا منها لتسهيل مشاركة النساء في دراسة الاقتصاد، استعانت باندي بخبرتها في مجال المؤسسات. وتتضمن توصياتها في هذا الشأن التصدي للقوالب والصور النمطية، والاعتراف بالمنظورات والآراء المتنوعة، ووضع معايير محددة لتقييم المتقدمين للوظائف، وإلقاء المزيد من الضوء على القدوات النسائية. وتؤكد باندي على أهمية ضمان وجود متحدثة واحدة على الأقل في الندوات، وهددت بمقاطعة المؤتمرات التي تفتقر إلى التوازن الكافي في تمثيل الرجال والنساء. وأشار طلاب الاقتصاد إلى باندي باعتبارها مصدر إلهام لهم عندما نجحوا في تقديم التماس لإزالة مجموعة من الصور لأساتذة ذكور من ذوي البشرة البيضاء من المدخل الرئيسي للقسم. وبالنسبة لباندي، فإنها تجد مصدر إلهامها في كلوديا غولدن من جامعة هارفارد وبيني غولدبيرغ من جامعة ييل.

سعيا منها لتسهيل مشاركة النساء في دراسة الاقتصاد، استعانت باندي بخبرتها في مجال المؤسسات.

والاحترام موصول بين ثلاثتهن. فتقول غولدن «دائما ما أُعجبت بسخاء روهيني في مجال التدريس، وتفانيها في تقديم النصح والإرشاد للآخرين، وعملها بلا كلل من أجل توفير جميع أشكال السلع العامة (بما في ذلك الطعام الشهي)». ومن جانبها، أشارت غولدبيرغ إلى «البحوث المبتكرة لباندي، وتفانيها في مجال الكتابة والتحرير، وقيادتها لمركز النمو الاقتصادي في جامعة ييل».

وتمثل مبادرة جديدة بعنوان «اقتصاديات الشمول» الركيزة الأساسية لعمل باندي في مجال مكافحة الفقر. وتستخدم المبادرة التي تقودها باندي وشاريتي تروير مور ويقع مقرها الرئيسي في جامعة ييل مناهج قائمة على البيانات للتوصل إلى وسائل للسماح للفقراء بأن يكونوا أكثر تأثيرا والمطالبة بنصيبهم العادل من النمو.

وتقول باندي «توجد حلقة مفرغة نتيجة تزايد عدم المساواة وتفاقم حالة الضعف المؤسسي — لا سيما المؤسسات الديمقراطية – وستشتد وطأتها نتيجة القيود الحادة المفروضة على النمو. فما نوع الإصلاحات المؤسسية التي قد تساعد في التصدي لهذه الحلقة المفرغة وخلق حلقة إيجابية من خلال تعزيز المؤسسات والحد من عدم المساواة؟» FD

بيتر ووكر يعمل ضمن فريق مجلة التمويل والتنمية.